المحاضرة السَّابعة: توجيهُ شيءٍ منَ العشرِ المتواتِرَةِ
- منْ سُورة التوبة -

قد كُنَّا في المحاضرة السَّادسة وَجَّهْنا شيئًا من العشر المتواترة في سورة الأنفال، ونوجِّهُ في هذه المحاضرةِ بعضَ المواضِعِ من سُورة التَّوبة، نسألُ الله ﷻ أن يغفِرَ لنا الحَوْبَةَ ويتقبَّل التَّوبة:

الموضع الأوَّل: قوله تعالى: ﴿**وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ**﴾[التوبة:12].

1- محلُّ الخلاف هو كلمة (أيمان).

2- فقد قرأها عبد الله بن عامر فقط (إِيمان) بكسر الهمزة.

وقرأ الباقون بفتحها[1].

3- وحُجَّةُ مَن قرأ (إِيمَانَ) بكسر الهمزة؛ أنَّها كذلك في قراءة الحسن البصريِّ[2]. والمعنى على ذلك: لا إسلام لهم ولا دينَ[3].

ولكنَّ هذا المعنى؛ لم يرتَضِهِ مكيٌّ رحمه الله (ت:437هـ) إذ يقول: «ويبعدُ في المعنى أن يكون من (الإيمان) الَّذي هو التَّصديق؛ لأنه قد وصفهم بالكفر قبله، فتبعد صفتهم بنفي الإيمان عنهم، لأنه معنًى قد ذُكِر، إذ أضاف الكفر إليهم، فاستعماله بمعنًى آخرَ أولى، ليُفيد الكلام فائدتين»[4].

وهذا المعنى الآخر الأولى؛ أن (الإيمان) هنا من (الأمان) ضدُّ الخوف[5]، أي: لَا أَمَان لَهُم؛ مصدر آمنته أومنه إِيمَانًا، والْمَعْنى: إِذْ كُنْتُم أَنْتُم آمنتموهم فنقضوا هم عَهدهم فقد بَطل الْأمان الَّذِي أعطيتموهم، فلا تؤمنوهم، ولكن اقتلوهم حيث وجدتموهم[6].

---

[1] يُنظر: ابن الجزري، تحبير التيسير، ص388.

[2] يُنظر: ابن جرير، جامع البيان، ج14، ص157. و: الفارسي، الحجة، ج4، ص178.

[3] يُنظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص315.

[4] مكي، الكشف، ج1، ص500.

[5] قال الأزهري رحمه الله: «معناه: لا إِجارَة لهم، من آمَنَه إِيمانًا، إذ أَجارَهُ» معاني القراءات، ج1، ص448.

[6] يُنظر: ابن جرير، جامع البيان، ج14، ص157. و: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص315. و: المهدوي، شرح الهداية، ص328.

– وحُجَّة مَن قرأ (أَيْمَانَ) بفتح الهمزة؛ أنَّها جمعُ يمين، بمعنى العهود والمواثيق والحلف؛ وصفهم الله ﷻ بنقض العهود والمواثيق، وبذلك ورد معناها في التفسير[1].

وممَّا يُؤيِّده أن الوارد في صدر الآية هو (الأَيمان) بالفتح لا (الإيمان): (وإن نكثوا أَيْمانهم من بعد عهدهم)، وحملُ الكلام أولِه على آخره أولى من التفريق بينهما، فكأنه قال: (لا عُهود لهم)؛ لأن العهود تُؤَكَّدُ بالأَيمان.

كما يُقوي قراءة (أيمان) بفتح الهمزة؛ كون القراءة الأخرى تجعل معنًى مكررا في الآية (وهو وصف أئمة الكفر، بعدم الإيمان؛ وهو تحصيل حاصل)، وحمل الكلام على تأسيس معنًى جديد، أولى من حمله على التكرير[2].

الموضع الثَّاني: قوله تعالى: ﴿**مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِالْكُفْرِ أُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ وَفِي النَّارِ هُمْ خَالِدُونَ**﴾[التوبة:17].

1- محلُّ الخلاف هو كلمة (مساجد).

2- فقد قرأها الْبَصْرِيَّانِ (أبو عمرو ويعقوب) وَابْنُ كَثِيرٍ (مَسْجِدَ اللَّهِ) عَلَى التَّوْحِيدِ.

وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالْجَمْعِ (مَسَاجِدَ).

(وَاتَّفَقُوا) عَلَى الْجَمْعِ بِالْحَرْفِ الثَّانِي: (إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ)؛ لِأَنَّهُ يُرِيدُ جَمِيعَ الْمَسَاجِدِ[3].

3- وحُجَّةُ مَن قرأ (مَسْجِدَ) بالإفرادِ، أنَّهُ عنى (المسجد الحرامَ) خاصَّة، بدليل التَّصريح به من بعد في قوله ﷻ: (أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ)[التوبة:19]، وقوله: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا)[التوبة:28][4].

وقد يُرادُ به جنسُ المساجد؛ إذ المفرد المضاف من صيغ العموم، والمسجد الحرام صدرُ هذا الجنس ومقدمته، وهو قبلة المساجد كلِّها وإمامُها؛ والمعنى على ذلك: أنَّهم (المشركين) إذا لم

---

[1] يُنظر: ابن جرير، جامع البيان، ج14، ص156-157. و: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص315.

[2] يُنظر: الفارسي، الحجة، ج4، ص177. و: المهدوي، شرح الهداية، ص328.

[3] يُنظر: ابن الجزري، النشر، ج2، ص278.

[4] يُنظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص316.

يصلحوا لعمارة مقدم الجنس وصدره (المسجد الحرام)، كانوا بعدم صلاحيتهم لعمارة غيره من عامة المساجد أولى وأحرى[1].

– وحُجَّة من قرأ (مَسَاجد) بالجمع، إجماعُ الجميع على القراءة بالجمع في الآية التي بعدها: (إِنَّمَا يعمر مَسَاجِد الله)؛ فردَّ ما اختلفُوا فيه إلى ما اتَّفقوا عليه[2].

والمعنى على ذلك: عموم نفي ولاية المشركين على مساجد المسلمين؛ إذ «أن المشركين ليسوا بأولياء لمساجد المسلمين، لا المسجد الحرام ولا غيره، فإذا لم يكونوا أولياءها لم تكن لهم عمارتها، وإنّما عمارتها للمسلمين الذين هم أولياؤه، فدخل في ذلك المسجد الحرام وغيره»[3]؛ فمن قرأ بالجمع دخل في قراءته المسجد الحرام وغيره، ومن قرأ بالإفراد لم يدخل في قراءته شيءٌ من المساجد إلا المسجد الحرام، ولا ريب أنَّ القراءة التي تجمع المسجد الحرام وغيره أعمُّ[4].

وإذا أردنا أن نجمع بين القراءتين قلنا: إنَّ قراءة الإفراد إذا حُمِلت على الجنس؛ عمَّت جميع المساجد، وإنما نُبِّه بالمسجد الحرام لأنه مُقَدَّمُها وصدرُها، وقراءة الجمع تشمل المسجد الحرام وغيره، ومن سنن العرب في كلامها حمل المفرد على الجمع وحمل الجمع على المفرد[5].

الموضع الثَّالث: قوله تعالى: ﴿**وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ**﴾[التوبة:30].

– محلُّ الخلاف هو كلمة (عزير).

– فقد قرأها عاصمٌ والكسائي ويعقوب (عُزَيْرٌ) بتنوين الرَّفع.

وقرأ الباقون (عُزَيْرُ) بضمَّةٍ واحدة[6].

---

[1] يُنظر: الأزهري، معاني القراءات، ج1، ص448. و: الزمخشري، الكشاف، ج2، ص253.

[2] يُنظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، 316.

[3] أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ج4، ص180.

[4] يُنظر: المهدوي، شرح الهداية، ص328.

[5] يُنظر: ابن جرير، جامع البيان، ج14، ص166-167.

[6] يُنظر: ابن الجزري، تحبير التيسير، ص389.

– وحُجَّةُ مَن قرأ (عُزَيْرٌ) بالتَّنوين؛ أنَّهُ وإنْ كان أعجميًّا، فإنَّه خفيفٌ لسكون وسطه، فيكون شبيهًا لـ(نُوح ولوط وعاد)، ولأنَّه جاء على وزن (فُعَيل) وهو من أبنية التَّصغير، فأشبه بذلك (نُصَيرًا وبُكيرًا) وأضرابها، والتصغير من خصائص الكلام العربي، فأُجري مجرى العربيِّ وإن كان في الأصل أعجميًّا[1].

وممَّا يُقوِّي قراءة التَّنوين نحويًّا؛ أنَّهُ مبتدأٌ خبرُهُ (ابنُ)، ولا يحسن حذف التنوين منه إلاَّ على اعتبار (ابن) نعتًا[2].

– وحُجّة من قرأ (عُزَيرُ) بضمَّةٍ واحدة؛ فعلى المنع من الصَّرف للعلميَّة والعُجمةِ[3].

كما يُمكنُ أن يُقال أنَّه عربيٌّ أيضًا حتَّى على هذه القراءة، ولكن حُذِفَ التَّنوين تخفيفا لالتقاء السَّاكنين، وقد ورد في بعض القراءات الشَّاذَّة مثله، وهو قوله تعالى: (قل هُوَ الله أحدُ اللَّه الصَّمد)، وهو موجودٌ كذلك في الشِّعر العربيِّ، من قبيل:

لتجدنّي بالأمير برّا * وبالقناة مدعسا مكرّا

إذا غطيفُ السلميُّ فرّا[4]

وحاصلُ الأمرِ أنَّ مَنْ قرأ بتنوين (عُزيرٌ)؛ فعلى أنه مُبتدأٌ وخبرهُ (ابنُ الله)، ومن قرأ (عُزَيرُ) بغير تنوينٍ؛ فعلى أنَّه مبتدأٌ كذلك، و(ابن) نعتٌ، والخبر محذوف تقديرُه (معبودنا) على سبيل المثال[5].

قال مكيٌّ رحمه الله (ت:437هـ): «مَنْ نَوَّن (عُزَيْرًا)؛ رَفعه بِالِابْتِدَاءِ، وَ(ابْن) خَبره، وَلَا يحسن حذف التَّنْوِين على هَذَا من (عُزَيْر) لالتقاء الساكنين، وَلَا تحذف ألف (ابْن) من الْخط، وَيكسر التَّنْوِين لالتقاء الساكنين.

---

[1] يُنظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص174. و: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص316-317.

[2] يُنظر: المهدوي، شرح الهداية، ص329.

[3] يُنظر: الزمخشري، الكشاف، ج2، ص263. و: ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج10، ص168.

[4] يُنظر: أبو علي الفارسي، الحجة، ج4، ص184-185. و: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص318. وهذا الوجه لم يرتضه الزمخشري رحمه الله فقال: «وأما قول من قال: سقوط التنوين لالتقاء الساكنين كقراءة من قرأ (أحدُ الله). أو لأنّ الابن وقع وصفا والخبر محذوف وهو معبودنا، فتمحل عنه مندوحة». الكشاف، ج2، ص263.

[5] يُنظر: ابن جرير، جامع البيان، ج14، ص205. و: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص318.

وَمن لم ينون (عُزَيْرًا)؛ جعله أَيْضا مُبْتَدأ، وَ(ابْن) صفة لَهُ، فيحذف التَّنْوِين على هَذَا اسْتِخْفَافًا ولالتقاء الساكنين، وَلِأَن الصّفة والموصوف كاسم وَاحِد، وتحذف ألف (ابْن) من الْخط، وَالْخَبَر مُضْمر تَقْدِيره: وَقَالَت الْيَهُود عُزَيْر ابْن الله صاحبنا أَو نَبينَا»[1].

الموضع الرَّابع: قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ يُضَلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُحِلُّونَهُ عَامًا وَيُحَرِّمُونَهُ عَامًا لِيُوَاطِئُوا عِدَّةَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فَيُحِلُّوا مَا حَرَّمَ اللَّهُ زُيِّنَ لَهُمْ سُوءُ أَعْمَالِهِمْ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ**﴾[التوبة:37].

– محلُّ الخلاف هو كلمتا (النسي، ويضل).

– أمَّا كلمة (النسي)؛ فقد قرأها ورشٌ (عن نافع) وأبو جعفر بياءٍ مُشَدَّدةٍ (النَّسِيُّ).

والباقون بالمدِّ والهمز (النَّسِيءُ).

وأمَّا كلمة (يضل)؛ فقد قرأها يعقوب فقط بضمِّ الياء وكسر الضَّاد (يُضِلُّ).

وقرأها حفصٌ وحمزة والكسائي وخلفٌ بضم الياء وفتح الضَّاد (يُضَلُّ).

وقرأ الباقون (يَضِلُّ) بفتح الياء وكسر الضَّادِ[2].

– وحُجَّةُ مَن قرأ (النَّسِيءُ) بإثبات الهمزة؛ أنَّه كذلك على الأصل، إذ هو مِن «أنسأته الدَّيْن إنساء إذا أخرته عنه. واسم ذلك النسيئة، والنّساء؛ فكأنّ النسيء في الشهور: تأخير حرمة شهر إلى شهر آخر ليست له تلك الحرمة، فيحرّمون بهذا التأخير ما أحلّ الله، ويحلّون ما حرّم الله، كما قال تعالى: (يحلونه عاما ويحرمونه عاما ليواطئوا عدة ما حرم الله فيحلوا ما حرم الله)»[3].

ومن قرأ (النَّسِيُّ) بياءٍ مُشدَّدة؛ فهي في المعنى كقراءة (النسيءُ) بمعنى التأخير، إلاَّ أن الهمزة خُفِّفت، فلما كان قبلها ياء مديَّة أُبدِلت الهمزة ياءً وأُدغمت في الياء قبلها، فأصبحت (النَّسيُّ)، مثل: هَنيئًا وهنيًّا[4].

---

[1] مكي، مشكل إعراب القرآن، ج1، ص326-327.

[2] يُنظر: ابن الجزري، تحبير التيسير، ص390.

[3] الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ج4، ص193.

[4] يُنظر: المهدوي، شرح الهداية، ص330. و: قمحاوي، طلائع البشر، ص80.

– وأمَّا كلمة (يضلُّ)؛ فإنَّ القراءات الثلاث التي فيها مرجعها اثنان؛ فمن قرأ (يُضَلُّ ويُضِلُّ) بضمِّ الياء وفتح الضَّاد أو كسرها، فعلى أن الفعل مُتعدٍّ من (أَضَلَّ يُضِلُّ). ومن قرأ (يَضِلُّ) بفتح الياء وكسر الضَّاد، فعلى أنَّ الفعل لازمٌ من (ضَلَّ يَضِلُّ).

– ومعنى قراءة البناءِ للمجهول (يُضَلُّ)، أنَّ كُبراءهم يحملونهم على تأخير حرمة الشَّهر الحرام، فيُضِلُّونهم بذلك[1]. أو «يضل الله بالنسيء الذي ابتدعوه وأحدثوه، الذين كفروا»[2].

ويُقوِّي هذه القراءة أنَّ الآية خُتمت بفعلٍ مبنيٍّ للمجهول هو (زُيِّنَ لَهُم سوءِ أَعْمَالهم)، فتشاكل لفظا فعلي (الإضلال والتزيين) ليأتلف الكلام على نظام واحد[3].

– وأمَّا قراءة (يُضِلُّ) بكسر الضَّاد؛ فيُصبح (الذين كفروا) مرفوعًا على أنه فاعل، والمفعول محذوف، تقديرهُ: يُضِلُّ به الذين كفروا النَّاسَ، أو تابعهيم والآخذين بقولهم[4].

– ومعنى قراءة فتح الياء وكسر الضَّاد (يَضِلُّ)، إسنادُ الفعل إلى الكفَّار؛ لأنهم هم الضَّالُّون في أنفسهم، إذ أحلُّوا ما حرَّم الله من الشُّهور[5]. قال ابن خالويه رحمه الله (ت:370هـ): «والحجة لمن فتح الياء: أنه جعل الفعل لـ(لذين)، فرفعهم به، وإن كان الله تعالى الفاعل ذلك بهم، لأنه يضل من يشاء، ويهدي من يشاء. فمعناه: أنه أضلهم عقوبة لضلالهم، فاستوجبوا العقوبة بالعمل»[6].

ويُقوِّي هذه القراءة، أنَّ الفعل أُسند إليهم بعدها مباشرةً في قوله تعالى: (يُحِلُّونه عَاما ويُحَرِّمونه عَاما)، فكذلك في (يَضِلُّ بِهِ الَّذين كفرُوا)؛ فهم الذين أحلُّوا، وهم الذين حرَّموا، وهم الذين ضَلُّوا بذلك[7].

الموضع الخامس: قوله تعالى: ﴿**أَوَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ لَا يَتُوبُونَ وَلَا هُمْ يَذَّكَّرُونَ**﴾[التَّوبة:126].

---

[1] يُنظر: مكي، الكشف، ج1، ص502-503.

[2] ابن جرير، جامع البيان، ج14، ص244.

[3] يُنظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، 318-319. و: المهدوي، شرح الهداية، ص330.

[4] يُنظر: ابن جرير، جامع البيان، ج14، ص244. و: الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ج4، ص195.

[5] يُنظر: مكي، الكشف، ج1، ص503.

[6] ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص175.

[7] يُنظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص319. و: المهدوي، شرح الهداية، ص331.

– محلُّ الخلاف هو كلمة (يرون).

– فقد قرأها حمزة ويعقوب (تَرَوْنَ) بالخِطاب.

وقرأ الباقون (يَرَوْنَ) بالغَيْبة[1].

– وحُجَّةُ مَن قرأ (تَرونَ) أنَّهُ جعل الخطاب للنبيِّ ﷺ، وأدخل معه أمَّته في الرُّؤية[2].

ووجه هذه القراءة «أن المؤمنين نبّهوا على إعراض المنافقين عن النظر، والتدبّر لما ينبغي أن ينظروا فيه ويتدبروه، وذلك أنهم يمتحنون بالأمراض، والأسباب التي لا يؤمن معها الموت، فلا يرتدعون عن كفرهم، ولا ينزجرون عما هم عليه من النفاق، ولا يقدمون عملا صالحا يقدمون عليه إذا ماتوا؛ فنُبِّهَ المسلمون على قلّة اعتبارهم واتعاظهم»[3]. قال ابنُ عاشورٍ رحمه الله (ت:1393هـ=1973م): «وَقَرَأَ حَمْزَةُ وَيَعْقُوبُ أَوَلَا تَرَوْنَ بِالْمُثَنَّاةِ الْفَوْقِيَّةِ عَلَى أَنَّ الْخِطَابَ لِلْمُسْلِمِينَ، فَيَكُونُ مِنْ تَنْزِيلِ الرَّائِي مَنْزِلَةَ غَيْرِهِ حَتَّى يُنْكِرَ عَلَيْهِ عَدَمَ رُؤْيَتِهِ مَا لَا يَخْفَى. وَ(ثُمَّ) لِلتَّرْتِيبِ الرُّتْبِيِّ؛ لِأَنَّ الْمَعْطُوفَ بِهَا هُوَ زَائِدٌ – فِي رُتْبَةِ التَّعْجِيبِ مِنْ شَأْنِهِ – عَلَى الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، فَإِنَّ حُصُولَ الْفِتْنَةِ فِي ذَاتِهِ عَجِيبٌ، وَعَدَمَ اهْتِدَائِهِمْ لِلتَّدَارُكِ بِالتَّوْبَةِ وَالتَّذَكُّرِ أَعْجَبُ. وَلَوْ كَانَتْ (ثُمَّ) لِلتَّرَاخِي الْحَقِيقِيِّ لَكَانَ مَحَلُّ التَّعْجِيبِ مِنْ حَالِهِمْ هُوَ تَأَخُّرَ تَوْبَتِهِمْ وَتَذَكُّرِهِمْ»[4].

فالغرضُ إذًا من قراءة الخطاب (ترون) التعجيب.

– وأمَّا قراءة الغيبة (يرون) فالمقصود بالخبر المنافقون، والغرضُ منها الإنكار والتَّوبيخ. قال الألوسيُّ رحمه الله (ت:1270هـ): «(أَوَلا يَرَوْنَ) يعني المنافقين، والهمزة للإنكار والتوبيخ [...] أي: أو لا يعلمون، وقيل: أو لا يبصرون أَنَّهُمْ؛ أي المنافقين يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عامٍ من الأعوام مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ؛ بأفانين البليات من المرض والشدة مما يذكر الذنوب، والوقوف بين يدي علام الغيوب، فيؤدي إلى الإيمان به تعالى والكف عما هم عليه، وفي الخبر: (إذا مرض العبد ثم عوفي ولم يزدد خيرا قالت الملائكة: هو الذي داويناه فلم ينفعه الدواء).

---

[1] يُنظر: ابن الجزري، النشر، ج2، ص281.

[2] يُنظر: ابن خالويه، الحجة، ص178.

[3] الفارسي، الحجة، ج4، ص232-233.

[4] ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج11، ص67.

فالفتنة هنا بمعنى البلية والعذاب، وقيل: هي بمعنى الاختبار، والمعنى: أولا يرون أنهم يختبرون بالجهاد مع رسول الله ﷺ؛ فيعاينون ما ينزل عليه من الآيات لا سيما الآيات الناعية عليهم قبائحَهم، ثُمَّ لا يَتُوبُونَ عما هم فيه وَلا هُمْ يَذَّكَّرُونَ ولا يعتبرون»[1].

[1] الألوسي، روح المعاني، ج6، ص48.